اقتصاد

«قطر للمال» تقاضي بنك أبوظبي في نيويورك

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أعلنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال أمس عن تقدمها بدعوى قضائية ضد بنك أبوظبي الأول، لدى المحكمة العليا في نيويورك، تهدف إلى مطالبة البنك بتسديد الدين القضائي المستحق بأمر من المحكمة، والذي تبلغ قيمته 200 مليون ريال قطري (55 مليون دولار). وأوضحت الهيئة، أمس الثلاثاء، أنها قامت برفع الدعوى في نيويورك لاسترجاع المبلغ المستحق للهيئة من الأصول المملوكة بواسطة بنك أبوظبي الأول في نيويورك. وأوضحت أن البنك تخلف عن سداد الدين المستحق عليه بموجب القرار النهائي الصادر عن المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ما دفع هيئة التنظيم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر بموجب تدابير معترف بها في تنفيذ الأحكام الدولية الخاصة بالقضايا المالية. وذكرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا»، أن سبب رفع الدعوى يعود لقيام بنك أبوظبي الأول بإعاقة مجريات التحقيق القائمة لديها والتصرف بصورة لا تنم عن مستوى النزاهة المطلوب من الشركات العاملة في المركز. وكانت هيئة التنظيم قد بادرت في مارس/ آذار 2018 إلى تعيين محققين متخصصين للتحقيق في الشبهات المتصلة بضلوع بنك أبوظبي الأول في مسألة انتهاك أنظمة السوق عن طريق الإضرار بالعملة القطرية، والأوراق المالية الحكومية القطرية، والأدوات المالية ذات الصلة. وقد تم منح البنك تصريحاً لإنشاء فرع له في مركز قطر للمال بناء على الطلب الذي تقدم به، وبموجب هذا التصريح يلتزم البنك بالامتثال لكافة الأنظمة والقواعد المطبقة في المركز، ومنها التعاون مع هيئة التنظيم في عمليات التحقيق التي تقودها للكشف عن المخالفات. وقد طالبت هيئة التنظيم بنك أبوظبي الأول بتقديم نسخ عن سجلات التداول المعنية، وما يتصل بها من مستندات، كجزء من هذه التحقيقات، غير أن البنك رفض تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة.

وكنتيجة لإخفاق بنك أبوظبي الأول في تقديم المستندات المطلوبة، تقدّمت هيئة التنظيم بشكوى لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، حيث طالبت البنك بالامتثال إلى طلبها بتقديم المستندات. ورغم اعتراض البنك على هذا الطلب، أمرت المحكمة البنك بتوفير المستندات المطلوبة. وعلى إثر ذلك، قام البنك باستئناف الحكم، إلا أنه بتاريخ 13 مايو/ أيار 2019 رفضت المحكمة الطعن وأصبح حكمها بإلزام البنك بتقديم المستندات المطلوبة نهائياً.

ورغم ذلك استمر البنك في رفض الامتثال لأوامر المحكمة، وبالتالي إعاقة التحقيق القائم لدى هيئة التنظيم، وبناء عليه فقد قامت المحكمة في 17 سبتمبر/ أيلول 2019، بإصدار قرار رسمي يفيد بازدراء بنك أبوظبي الأول لقرارات المحكمة. وبعد صدور قرار رفض الاستئناف، أعلن بنك أبوظبي الأول من جهته وبصورة أحادية الجانب، عن انسحابه من مركز قطر للمال وإغلاق فرعه العامل في المركز، في محاولة منه لتفادي المسؤولية عما قام به من أفعال وللاستمرار بإعاقة التحقيقات القائمة لدى هيئة التنظيم. غير أن هذا الإعلان لم يستتبع بالخطوات القانونية اللازمة لتفعيل الانسحاب من مركز قطر للمال، وعليه لم يتغير الوضع القانوني لبنك أبوظبي الأول وهو لا يزال قانوناً خاضعاً لواجب الامتثال إلى الأنظمة والقواعد المطبقة في المركز.

وعلى أثر ذلك قررت هيئة تنظيم مركز قطر للمال في 21 أغسطس/ آب 2019 فرض غرامة مالية بقيمة 200 مليون ريال قطري، نظراً لخطورة المخالفات المرتكبة من بنك أبوظبي الأول، إلا أن البنك لم يبادر إلى سداد الدين المفروض عليه.

ترامب من البيت الأبيض إلى المحاكم

مصطفى عبد السلام

بخروج دونالد ترامب من البيت الأبيض يوم 20 يناير/كانون الثاني، ربما ينتقل بسرعة من تولي رئاسة أقوى دولة إلى مجرد متهم ملاحق أمام القضاء بتهم ارتكاب جرائم مالية وأخلاقية وعمليات احتيال مصرفي وعقاري تستوجب الملاحقات والسجن.

وعلى الرغم من أن ترامب نجح خلال توليه منصبه في الإفلات من تلك الملاحقات، والادعاء دوماً بأن ثروته ورثها عن أبيه، ورفضه الكشف عن حجم ثروته وتقديم الإقرارات الخاصة به عن سنوات ماضية في واقعة تحدث للمرة الأولى منذ 45 عاما في تاريخ الانتخابات الأميركية، إلا أن الباب بات مفتوحا لمقاضاة ترامب وأسرته بتهم أخطرها التهرب الضريبي والاحتيال المصرفي.

فترامب، ونقلاً عن بيانات الإقرار الخاصة به، استخدم حيلا عدة للتهرب من سداد الضرائب، ولم يدفع سوى 750 دولاراً فقط من ضرائب الدخل في 2016 و2017 بعد الإبلاغ لسنوات عن تكبد مشروعاته خسائر فادحة كي يحقق المزيد من الإيرادات التي بلغت مئات الملايين، وذلك على حساب الخزانة والمواطن. بل إن «نيويورك تايمز» كشفت في 27 سبتمبر/أيلول 2020 أن ترامب لم يدفع ضريبة على دخله خلال 10 سنوات من آخر 15 عاماً، على الرغم من حصوله على 427,4 مليون دولار خلال 2018 من برنامج تلفزيوني كان يقدمه، وغيره من الصفقات.

وترامب استطاع خفض فاتورته الضريبية من خلال الإبلاغ عن تكبد إمبراطوريته خسائر فادحة. مثلا أبلغ مصلحة الضرائب تكبده خسائر بلغت نحو 1,2 مليار دولار بين 1985 و1994، وهذه السنوات مثلت ذروة تهربه، خاصة وأن إيرادات شركاته تجاوزت المليارات خلال تلك الفترة. كما أبلغ عن تكبده خسائر بلغت 47,4 مليون دولار في عام 2018 على الرغم من اعترافه في إقرار مالي في ذلك العام بتحقيقه دخلاً لا يقل عن 434,9 مليون دولار.

جريمة تهرب ترامب ضريبياً ليست جديدة على المحاكم، ففي أكتوبر/تشرين الأول 2018، فتحت سلطات الضرائب في نيويورك تحقيقا بشأن تكوين ترامب وأسرته إمبراطورية عقارية من خلال التهرب بمبالغ تصل إلى مئات الملايين.

ومن الجرائم الأخرى التي تلاحق ترامب، الاحتيال العقاري لإمبراطوريته، علما بأن هذه التهمة متداولة بالفعل أمام المحاكم. وهناك جرائم متعلقة بدعاوى الهبات والهدايا، وسوء السلوك الجنسي، والاحتيال. أيام ترامب المقبلة ستكون صعبة، خاصة وأنه لن يبرر جرائم تهربه هذه المرة بقوله إن «مصلحة الضرائب تعاملني بشكل سيئ»، فهل يفلت من الملاحقة كما أفلت مرات من خطر الإفلاس الذي كاد أن يطيح بإمبراطوريته أكثر من مرة؟

إيرادات شركات الطيران تهبط 60%

أعلن اتحاد النقل الجوي الدولي (إياتا)، أن إيرادات شركات الطيران ستتراجع بنسبة تفوق 60% عام 2020 مقارنة بالعام 2019، لتبلغ 328 مليار دولار، في أسوأ عام شهده القطاع على الإطلاق بسبب أزمة تفشي كوفيد-19.

وأكدت المنظمة، التي تضمّ 290 شركة طيران، خلال جمعيتها العامة، أن أزمة كوفيد-19 «هدّدت حياة قطاع النقل الجوي»، و«ستذكر كتب التاريخ أن العام 2020 كان أسوأ سنة مالية» بالنسبة للقطاع، الذي «خفّض تكاليفه بمعدّل مليار دولار يومياً عام 2020، وسيواصل مراكمة خسائر غير مسبوقة».

من جهة أخرى، اقترب المنظمون الأوروبيون، أمس الثلاثاء، من السماح لطائرة بوينغ 737 ماكس بالتحليق مرة أخرى خلال أسابيع، ونشروا توجيهًا مقترحًا لصلاحية الطيران يمكن أن يؤدي إلى تحليق الطائرة في غضون أسابيع بعد إيقافها لمدة عامين تقريبًا بسبب حوادث مميتة.

بوينغ تعرضت لخسائر فادحة بسبب كورونا (Geety)

أخبار

سيتي بنك يحذر من المبالغة في التفاؤل

حذر محللون لدى «سيتي بنك» من المبالغة في التفاؤل بإمكانية انتهاء الأزمة الصحية لفيروس كورونا قريبا، وراوا أن مناعة القطيع لن تتحقق إلا في نهاية 2021. واشار البنك إلى أن الدول المتقدمة ستكون أول من يحصل على المزايا الاقتصادية من مناعة القطيع بسبب الطلبات الاستباقية للقاحات. وتوقع سيتي بنك أن يساهم اللقاح في دعم الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0,7% في 2021، و3% في 2022. كما يتوقع بدء الاقتصادات المتقدمة في توزيع اللقاح على نطاق واسع في الربع الثاني أو الثالث من 2021، وأكد انه قد يتم تطعيم معظم الأشخاص الذين يسعون للحصول على لقاح كورونا بحلول نهاية 2021.

هبوط مبيعات التجزئة في بريطانيا

كشف مسح أجراه اتحاد الصناعات البريطاني أن مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة سجلت اكبر هبوط منذ يونيو/ حزيران خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بالتزامن مع تطبيق إجراءات إغلاق صارمة منذ مطلع الشهر للسيطرة على إصابات «كورونا». وحسب بيانات صادرة الثلاثاء، فإن مؤشر مبيعات التجزئة الشهري تراجع الى -25 نقطة في نوفمبر، مقابل -23 نقطة في أكتوبر/ تشرين الاول، ومقارنة بتوقعات ان يسجل -35 نقطة. واظهرت بيانات رسمية، الاسبوع الماضي، ارتفاع مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة بنحو 1,2% في أكتوبر على أساس شهري، مقابل توقعات انخفاضها بنحو 0,3%.

إلغاء مئات الرحلات في مطار صيني

الغيت مئات الرحلات الجوية في واحد من أكثر المطارات ازدحاما في الصين، الثلاثاء، وسط سعي شنغهاي للسيطرة على تفشي الفيروس. وأجرى مسؤولو الصحة اختبارات على الآلاف من الموظفين في مطار بودونغ الدولي، وتم رصد عدة حالات إصابة بـ«كوفيد -19» مرتبطة بموظفي الشحن الجوي. واظهرت بيانات شركة خدمات البيانات «فاري فلايت» انه تم إلغاء اكثر من 500 رحلة من مطار بودونغ، اي ما يقارب نصف الرحلات المجدولة لامس. كما تم إلغاء ما يقرب من نصف الرحلات المجدولة في مطار تيانجين الدولي، الذي يقع في مدينة ساحلية شمالية.

موازنة الأردن 2021: لا ضرائب ولا مخصصات لوظائف جديدة

عمّان ـ **العربي الجديد**

أصدر رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة تعميما إلى الجهات الحكومية المختلفة بشأن إعداد مشروع موازنة العام المقبل، 2021، وفق ضوابط مالية تتضمن عدم فرض ضرائب جديدة، واتباع سياسة تقشفية تطاول التوظيف، حيث شدد التعميم على عدم رصد أي مخصصات لغايات التعيين في الوظائف الجديدة.

وتوقع رئيس الوزراء، في بيان حول مشروع الموازنة، ارتفاع النمو الاقتصادي إلى 2,5%، وبلوغ التضخم مستوى 1,3%، وارتفاع الصادرات الوطنية 6,5% خلال العام المقبل.

وأشار البيان إلى أن مشروع الموازنة يتضمن دمج بعض الوزارات والهيئات لرفع كفاءة القطاع العام وتحفيز قطاع السياحة، وتوسيع قاعدة المشمولين في برنامج التأمين الصحي للأفراد غير المؤمنين.

وتضمن البيان الحكومي بندا ينص على «إنفاق كل ما يلزم صحيا للحفاظ على حياة المواطن الأردني في ظل المخاطر الصحية المترتبة على جائحة كورونا».

ولفت إلى إيقاف المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع النفقات الجارية، وعدم تغيير أو شراء الأثاث في الوزارات أو الدوائر إلا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء.

وفي مايو/ أيار الماضي، توقعت وزارة المالية الأردنية انكماش اقتصاد المملكة، الذي يعاني من ضغوط مالية، بنحو 3% خلال العام الجاري نتيجة تأثير فيروس كورونا.

ووفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغت نسبة البطالة في الأردن 19,3% خلال الربع الأول من العام الحالي، ويتوقع أن تقفز لأكثر من 25% خلال الفترة المتبقية من العام، فيما يرجح ارتفاع معدل الفقر عن النسبة المعلنة بشكل غير رسمي والبالغة 15,7%. وأصدر الأردن سندات دولية في يوليو/ تموز الماضي بقيمة 1,75 مليار دولار، بينما يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية لتخفيض عجز الموازنة وتنفيذ مشاريع ذات أولوية.

وكان مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد وافق، في مارس/ آذار الماضي، على قرض جديد للأردن بقيمة 1,3 مليار دولار، يمتد إلى أربع سنوات، لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

وبحسب النشرة المالية الصادرة عن وزارة المالية أخيرا، بلغ إجمالي الدين العام للمملكة في نهاية أغسطس/ آب الماضي 33,19 مليار دينار.

محور

دول عربية في نفق الإغلاق... أزمات مالية تشتد

لم تكد الكثير من الدول العربية تتنفس الصعداء من الخروج من نفق موحش لإغلاق مختلف الأنشطة بسبب جائحة فيروس كورونا، حتى عادت من جديد للوقوف على أعتاب النفق ذاته، ولو بدرجات متفاوتة وبشكل جزئي، خشية الإغلاق الشامل لما له من آثار مدمرة على الاقتصادات، وتضخم أزمة السيولة النقدية، التي تعد الأسوأ على مر عقود طويلة، لا سيما في سورية ولبنان والعراق واليمن وغيرها من البلدان، الأمر الذي يتخطى أرقام العجوزات المدونة في موازنات الحكومات، ليصل إلى جيوب المواطنين ومعيشتهم اليومية التي يعتصرها شح الأموال

الإغلاق المتجدد يفاقم الصعوبات المعيشية في لبنان (حسين بيضون)

ثمن باهظ للإقفال الثاني

قطاعات لبنانية على شفير الإفلاس و تداعيات أكثر قسوة في سورية واليمن

تعتصر أزمة السيولة النقدية العديد من الدول العربية، لا سيما سورية واليمن اللذان تمزقهما الحرب، بينما انزلق لبنان إلى بئر عميقة من الصعوبات

بيروت، دمشق، صنعاء، عمّان
العربي الجديد

تتزايد الضغوط المالية في لبنان مع تجدد الإغلاق لكبح انتشار فيروس كورونا، ما يضع العديد من الأنشطة في شفير الإفلاس، بينما يواجه البلد أزمات متراكمة تسببت في هبوط الاحتياطي الأجنبي إلى مستويات قياسية، ما استدعى الإعلان عن إجراءات قد تنهي دعم واردات السلع الأساسية من دواء وقمح ومحروقات (وقود) خلال الأسابيع المقبلة. وتتزامن الأزمات مع أبواب توصد في وجه بيروت لتلقي الدعم المالي من منظمات التمويل والدول المانحة بسبب عدم تشكيل حكومة جديدة حتى اليوم، وعدم القيام باي إجراءات إصلاحية وضمنها التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان المركزي. وتأتي هذه المشكلات في ظل الإغلاق العام الذي بدأ في الرابع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري ويستمر حتى نهاية الشهر، حيث تتصاعد المعاناة المعيشية مع إقفال الشركات والمؤسسات أبوابها استجابة لتدابير مواجهة كورونا، وتتزايد حالات التسريح من العمل وخفض الرواتب نتيجة هبوط أرباح الشركات وإغلاق العديد منها نهائياً ومغادرتها السوق اللبنانية.

حجب اموال اللبنانيين

ويشكو المواطنون من احتجاز دولاراتهم في المصارف منذ العام الماضي، وخفض سقف السحوبات من المصارف بالعملة المحلية في محاولة من مصرف لبنان للسيطرة على جماح التضخم، ما يزيد من الضغوط على التجار والمستوردين لتأمين العملة الصعبة اللازمة لشراء السلع من الخارج. وانعكست هذه الإجراءات على الأسعار في السوق المحلية التي ارتفعت إلى مستويات قياسية، بموازاة هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار إلى 8300 ليرة الثلاثاء، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي غير المعمول به ثابتاً عند 1507 ليرات.

ويفاقم تدهور قيمة العملة معاناة اللبنانيين المعيشية مع تجاوز نسبة البطالة 50%، وفقاً لتقديرات خبراء اقتصاديين مُعلنة في الأيام الماضية، في تزايد يُنذر بالأسوأ، قياساً بأرقام مسح القوى العاملة الصادر عن «المديرية العامة لإدارة الإحصاء المركزي»، والذي يغطي الفترة الممتدة بين إبريل/نيسان 2018 ومارس/آذار 2019، والتي أظهرت أن معدّل البطالة في لبنان بلغ 35% بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية. ووفق الباحث في «الدولية للمعلومات»، محمد شمس الدين، لـ«العربي الجديد»، فإن الخسائر اليومية المترتّبة على الإقفال العام تتراوح بين 50 إلى 60 مليون دولار. أما القطاعات الأكثر تضرّراً، فهي المطاعم، ومحلات بيع الألبسة والأحذية والعطورات، ويليها قطاع النقل.

استنزاف مستمر للسوريين

وفي سورية حيث استنزفت الحرب والعقوبات معيشة المواطنين، جاءت تداعيات كورونا لتعمق الأزمات، فقد زادت الإغلاقات الجزئية التي أعلنتها حكومة بشار الأسد، تفاديا لآثار الموجة الثانية من الوباء، من معاناة السوريين وأدخلت الموظفين ذوي الدخل الثابت إلى دائرة الفقر. وأكدت مصادر من العاصمة السورية دمشق، وجود نقص في المعروض السلعي بشكل عام، نتيجة تراجع الاستيراد ومقايضة الإنتاج السوري الموسمي، مع طهران وزيادة التصدير إلى المملكة السعودية لتوفير سيولة مالية. وأشارت المصادر إلى ارتفاع الأسعار بأكثر من 15% خلال نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، ما زاد تكاليف معيشة الأسرة، خاصة مع دخول تكاليف الدفء خلال فصل الشتاء بعد رفع أسعار الوقود الشهر الماضي وارتفاع أسعار مستلزمات الشتاء أكثر من 200%.

وفي حين لم تزد حكومة بشار الأسد الأجور والرواتب، كما وعدت مراراً وأبقت متوسط الأجور عند 50 ألف ليرة، وصلت تكاليف معيشة الأسرة إلى أكثر من 650 ألف ليرة شهرياً.

> هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار إلى 8300 ليرة

الصراع يطحن فقراء اليمن

ولا يختلف الوضع كثيراً في اليمن الذي نال الفقر من أغلب سكانه في ظل الحرب المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، وزادت معاناته بفعل تداعيات كورونا التي حجبت الكثير من تحويلات المغتربين في الخارج، بينما ظلت لسنوات طوق النجاة لمئات الآلاف الأسر. ووفق بيانات حديثة، تراجعت السيولة النقدية في السوق المصرفية بنسبة تزيد على 45% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإصدار النقدي (طباعة النقود) خلال السنوات الماضية، إلا أن السوق المصرفية تعاني من شح في السيولة، الأمر الذي أرجعة مدير معهد الدراسات المصرفية عبدالغني السماوي، إلى تسرب النقد إلى خارج القطاع المصرفي الرسمي، وتشتت الكتلة النقدية في أكثر من منطقة في ظل الصراع.

ومنذ عام 2015، تاكلت احتياطيات النقد الأجنبي تدريجياً، وتعثرت صادرات النفط والغاز، وتخلى البنك المركزي عن تمويل استيراد السلع الأساسية والوقود على مراحل، بينما حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها عند 3,3 مليارات دولار عام 2015، وارتفعت قليلاً إلى 3,7 مليارات دولار عام 2016، وقدرت بحوالي 3,4 مليارات دولار عام 2017، إلا أنها تقلصت بشكل كبير بعد جائحة كورونا وفق خبراء مصرفيين، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية وتسريح العاملين في الدول التي يعمل بها أغلب اليمنيين، لا سيما في الخليج.

شكل آخر من الأزمة في الأردن

وفي الأردن اخذت الأزمة المالية ونقص السيولة لدى المواطنين شكلاً آخر تمثل في تزايد حالات التعثر المصرفي، ما دعا البنك المركزي إلى إصدار قرار، يوم الأحد الماضي، يقضي بتمديد تأجيل أقساط القروض المستحقة على القطاعات المتضررة من جائحة كورونا حتى 30 يونيو/ حزيران المقبل، بهدف تقليل الآثار المترتبة على الجائحة وإعطاء الشركات والأفراد المتضررين الوقت الكافي الذي يمكنهم من سداد التزاماتهم تجاه البنوك لحين تعافي التدفقات النقدية لمصادر دخلهم المختلفة. ودعا «المركزي» البنوك إلى تأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتضررة وعدم اعتبار ذلك هيكلة للتسهيلات، وبما لا يؤثر أيضاً على تصنيف الشركات الائتماني، والا تتقاضى البنوك عمولة او تفرض فوائد تاخير.

وكان محافظ البنك المركزي، زياد فريز، قد أعلن في مارس/آذار الماضي عن جدولة القروض والسماح بتقسيطها بدون أي فوائد للشركات والمؤسسات والأفراد. وتقدر مديونية الأفراد المترتبة للبنوك بنحو 15 مليار دولار، معظمها قروض شخصية وتسهيلات تشارك المساكن والسيارات والإنفاق على مجالات أساسية، مثل التعليم والصحة وغيرهما.

الأزمة تعتصر الأسواق العراقية: الركود يطاول السلع

مثلت أزمة تأخر الرواتب في العراق واحدة من أخطر الأزمات التي يواجهها البلد، في ظل أزمة مالية خانقة مع تراجع عائدات النفط وتداعيات جائحة فيروس كورونا

بغداد ـ **عمار حميد**

يسيطر ركود غير مسبوق على الأسواق العراقية، ليطاول استهلاك المواطنين من السلع بعد أن بدأ بقطاعات العقارات والسيارات والمنتجات الترفيهية، بسبب أزمة مالية حادة تشهدها البلاد على أثر نقص السيولة النقدية، في ظل تراجع عائدات النفط وجائحة فيروس كورونا الجديد، وعدم قدرة الحكومة على دفع مرتبات الموظفين في موعدها من كل شهر.

ووفقا لرجل الأعمال العراقي البارز علي الصالح، فإن حركة التبادل التجاري والتبضع داخل الأسواق تراجعت لأكثر من 50% مما كانت عليه في النصف الأول من العام الجاري، مؤكدا في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الإقبال على التبضع اقتصر على الحاجات الأساسية كالغذاء والدواء.

وأضاف الصالح أن» إقبال المواطنين على شراء الأجهزة المنزلية والأثاث والملابس وكذلك العقارات والسيارات انخفض بشكل كبير جداً بسبب ضعف السيولة النقدية نتيجة لتأخر رواتب الموظفين لأكثر من شهر وصرفها في غير موعدها وهو ما دفع معظم العائلات العراقية إلى تقليل حجم الإنفاق خوفاً من المجهول».

وبحسب المواطن فراس محمد فإن» الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق اثرت بشكل حاد على نفقاتي الخاصة وكثير من العراقيين، لا سيما أن الرواتب بدأ يتأخر تسليمها عن موعدها المحدد، وهو ما جعل معظم العراقيين يفكرون في تأجيل بعض مشاريعهم كالزواج او بناء منازل او شراء عقارات أو سيارات».

وأضاف محمد أن «الراتب الشهري لمعظم الموظفين في القطاعين العام والخاص لا يسد احتياجات عوائلهم، بل إنها لا تكفيهم إلى نهاية الشهر ناهيك عن أصحاب الأجر اليومي وهم الشريحة الأكثر تضرراً من هذه الأزمة».

وعزا خبراء اقتصاد حالة الركود في الأسواق إلى شح السيولة النقدية، بالإضافة إلى عامل نفسي يتمثل في الخشية من المستقبل في ظل تداعيات الجائحة وتردي الظروف الاقتصادية. وقال أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في الجامعة العراقية عبد الرحمن المشهداني لـ«العربي الجديد» إن «ما يعيشه العراق اليوم مختلف تماماً عن أحواله في السنوات السابقة بسبب تراكم الأزمات التي أضيفت إلى الصعوبات السابقة وخصوصاً أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط مع انخفاض الطلب العالمي فضلا عن العجز الكبير في الموازنة».

وأضاف المشهداني « نتوقع أن تطول أزمة ركود الأسواق في ظل عجز الحكومة وغياب الحلول الناجعة الكفيلة بإنعاش الاقتصاد». وتابع أن» موازنة 2021 ستكون الأصعب على العراق، لا سيما أن اقتصاد الدولة غير محصن بسبب اعتماده بنسبة 94% على النفط».

وأكد أن مشكلة تأخر رواتب الموظفين ساهمت بشكل مباشر في ركود الأسواق وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، مبيناً أن «أكثر من 8 ملايين شخص يتقاضون رواتب من الدولة، وهي شريحة تُعتبر المحرك الأساسي للطلب في السوق المحلية، تأثروا بشكل كبير نتيجة لتأخر رواتبهم قبل صرفها منذ نحو يومين».

وقال إن» السوق المحلية تنفست قليلا بعد صرف الرواتب، لكن هذا الحال لن يستمر ومن المتوقع أن تشهد الأيام القادمة ركوداً أكبر، لا سيما وأن أغلب الموظفين وأصحاب الدخل اليومي والأجراء اليوميين (العاملين باجر يومي) استنزفوا مدخراتهم المالية ومن الصعوبة صمود هذه الشريحة كثيراً مع زيادة تحديات الحياة اليومية للفرد».

والعراق، ثاني أكبر منتج للنفط الخام بمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» بعد السعودية، بمتوسط يومي 4,6 ملايين برميل في الظروف الطبيعية، حيث يعتمد على هذا الإنتاج لتوفير أكثر من 90% من إيراداته.

وتظهر أرقام حكومية حاجة البلاد لنحو 5 مليارات دولار شهرياً لدفع مرتبات الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي شبكة الرعاية الاجتماعية البالغ عددهم أكثر من 10 ملايين شخص، بالوقت الذي لا تتجاوز فيه إيرادات العراق من النفط حاجز الـ 3,4 مليارات دولار، وهو ما يجعله بحاجة إلى الاقتراض لتأمين الموازنة التشغيلية وسط توقعات بأزمة أكثر حدة العام المقبل بحال استمرار أسعار النفط على هذا المستوى. وقال عضو غرفة التجارة العراقية في محافظة صلاح الدين، مهند القيسي، إنه « في حال استمرار الوضع الحالي من ضعف في السيولة النقدية وخلو الأسواق من المتبضعين بشكل شبه تام، فإن العراق مقبل على ركود اقتصادي ربما يكون الأسوأ في تاريخه».

تراجع القدرات الشرائية للمواطنين في ظل أزمة السيولة النقدية (فرانس برس)

أجور ومعاشات الجزائريين مهددة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

اتسعت دائرة أزمة السيولة النقدية في الجزائر، لتنتقل من البنوك إلى مراكز البريد، الأمر الذي يهدد رواتب ومعاشات ملايين الجزائريين، الذين يصرفون مستحقاتهم من خلال هذه المراكز التي أضحت مشاهد الانتظار لطوابير طويلة أمامها مألوفة في الآونة الأخيرة، بينما تنفي الحكومة وجود أزمة في الأموال.

وتتزايد المخاوف من تردي الأوضاع الاقتصادية مع دخول الجزائر نفق الموجة الثانية من تفشي وباء كورونا والإغلاق مجدداً، بعد تخطي الإصابات حاجز ألف إصابة يومياً، لأول مرة منذ دخول الجائحة إلى البلاد في فبراير/ شباط الماضي.

وأمام مركز البريد بالقبة (وسط العاصمة الجزائرية)، يقف المواطن حكيم بولعراس وعينه على مقدمة الطابور، يقول لـ«العربي الجديد» إنه «تعود على هذه الحالة التي تدوم منذ أشهر، على الأقل ينتظر نحو ساعتين من أجل سحب راتبه، الذي لا يتعدى 30 ألف دينار (238 دولاراً)».

وأضاف بولعراس أن «مراكز البريد تسقف عمليات السحب اليومية للمواطنين بـ 20 ألف دينار (158 دولاراً)، ما يعني أنه يضطر للقدوم مرتين لسحب راتبه، ما يضاعف خطر إصابته بالوباء».

وتعتمد مركز البريد الجزائرية جدولاً زمنياً لسحب أجور عمال القطاع العمومي والمتقاعدين وأعوان (أفراد) الشرطة والجيش، حيث يتم صرف أجور وأعوان الأمن والجيش من 16 إلى 19 من كل شهر، تليها معاشات المتقاعدين من 20 إلى 23 من كل شهر، على أن تصرف أجور العمال من 26 إلى 3 من الشهر الموالي، ما يجعل الضغط والطلب يرتفعان في الثلث الأخير من كل شهر.

وكشف عثمان شرفي، مدير أحد مركز البريد لـ«العربي الجديد» أن «الإدارة العامة لمراكز البريد قررت توسيع فترة صرف الأجور مع تسقيف عمليات السحب اليومية بين 20 ألف دينار و30 ألف دينار بحسب حجم السيولة في كل مركز مقارنة مع حجم الطلب».

وأضاف شرفي أن «حجم السيولة المتدفقة على المركز تراجع بالفعل مؤخراً، ما أثر على عمليات السحب وأدى إلى وجود طوابير طويلة يومياً، خاصة في فترة الأزمة الصحية».

وقد قطاعت تفسيرات الحكومة للأزمة، حيث اعتبرها رئيس الحكومة عبد العزيز جراد، في البداية، «مؤامرة»، بينما قالت إدارة البريد إنها ناجمة عن تداعيات جائحة كورونا، لكن المراقبين يرونها أعمق من ذلك وبربطونها بعوامل أخرى. وكانت أزمة السيولة النقدية قد بدأت في المؤسسات المصرفية، قبل انتقالها إلى مراكز البريد، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في البنوك إلى ما دون 8 مليارات دولار، لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، ما يهدد النظام المصرفي، في وقت تحتاج فيه الجزائر إلى موارد مالية لدعم الاقتصاد المتعثر بسبب تراجع عائدات النفط، وجائحة كورونا التي أضرت بالاقتصاد وباتت تهدد الآلاف من الشركات بالإفلاس.

وقفزت نسبة العجز في السيولة من 49% في مارس/ آذار إلى 55% في نهاية مايو/ أيار، بينما كانت 20% في مطلع 2019، بحسب تقرير حديث صادر عن البنك المركزي.

وفقدت البنوك سيولة تقدر بنحو 180 مليار دينار (1,4 مليار دولار)، بنهاية مايو/ أيار، مقارنة مع ديسمبر/ كانون الأول 2019، لتستقر عند 916 مليار دينار (7,9 مليارات دولار)، بحسب بيانات المركزي، وهو رقم غير مسبوق في السنوات العشرين الماضية.

الأزمة الصحية تسيء في تعميق الصعوبات المالية (فرانس برس)

تونس: 60% من عمال السياحة ينزلقون إلى الفقر

بدأ العاملون في القطاع السياحي الأكثر تضرراً من جائحة كورونا في تونس، حيث أضحى 60% منهم مهددون بالانزلاق إلى الفقر بسبب فقدان الدخل

تونس ـ **إيمان الحامدي**

رغم تضرر الكثير من الأنشطة في تونس من أزمة السيولة النقدية في ظل جائحة كورونا، إلا أن القطاع السياحي والعاملين فيه بدوا الأكثر معاناة، إذ كشفت دراسة أجرتها الجامعة التونسية للفنادق أن 60% من عمال القطاع مهددون بالفقر بسبب فقدان السياح. وتوقع ارتفاع ديون الفنادق إلى 5 مليارات دينار (1,8 مليار دولار)، بسبب عدم قدرة المهنيين على الإيفاء بتعهداتهم تجاه البنوك فضلاً عن طلب قروض جديدة لتسيير النزل وتجنب الغلق التام.

وكانت ديون القطاع السياحي في حدود 4,4 مليارات دينار في يونيو/ حزيران الماضي، وفق بيانات للبنك المركزي. وفي مايو/ أيار الماضي قالت حكومة إلياس الفخفاخ السابقة إن البنوك ستخصص للقطاع السياحي قروضا بقيمة 500 مليون دينار بضمان الحكومة شرط الحفاظ على مواطن الشغل (الوظائف). وفق خالد الفخفاخ، فإن حكومة هشام المشيشي الحالية استجابت بشكل جيد لمطالب قطاع السياحة، مشيرا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها لمساعدة القطاع والخدمات ذات الصلة جاءت في الوقت المناسب. وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، أعلنت الحكومة عن حزمة إجراءات جديدة لصالح القطاع السياحي، منها تأجيل أقساط المساهمة في صناديق الضمان الاجتماعي لبقية السنة الجارية والربع الأول من العام المقبل 2021 وتمكين العمال المحالين إلى البطالة التقنية والأدلاء (المرشدين) السياحيين من منحة شهرية قدرها 200 دينار (72,7 دولاراً). وقال وزير السياحة حبيب عمّار في مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي، إن صناعة السياحة في حالة شلل تام بسبب الجائحة الصحية، مؤكدا صعوبة الأوضاع الاجتماعية للعاملين في القطاع بسبب التوقف التام للنشاط، ومشددا على أهمية الحفاظ على الرصيد البشري العامل في القطاع. ووفق عمّار، تراجع إجمالي الوافدين إلى تونس بنسبة 78% هذا العام، كما تراجعت عائدات القطاع بنسبة 62% وانخفضت الليالي السياحية بـ 80%. وقدرت الوزارة خسائر القطاع خلال العام الجاري بأكثر من 6 مليارات دينار (2,1 مليار دولار). ورغم فتح الحدود نهاية يونيو، بعد أن تم إغلاقها في مارس، لم يتجاوز عدد الوافدين 120 ألف سائح، بتراجع بلغت نسبته 93,3% عن نفس الفترة من العام الماضي. وخلال 2019 شهدت تونس قدوم 9 ملايين سائح بإيرادات بلغت نحو مليارى دولار، وفق البيانات الرسمية.

> ارتفاع ديون الفنادق إلى 1,8 مليار دولار: 2020 أسوأ المواسم

ميشال عون والدولة المارقة

وجّه الرئيس اللبناني ميشال عون، امس الثلاثاء رسالة الى المجلس النيابي بضرورة التعاون مع السلطة الاجرائية لتمكين الدولة من اجراء التدقيق المحاسبي الجنائي في حسابات مصرف لبنان المركزي، مشددا على انّ هذا التدقيق ضروري كي لا يصبح لبنان في عداد الدول المارقة او الفاشلة في نظر المجتمع الدولي. واتهمت شركة «الفاريز ومارسال» للتدقيق المحاسبي الجنائي الاتفاقية التي كانت موقعة مع وزارة المال اللبنانية بسبب عدم حصول الشركة على المعلومات والمستندات المطلوبة للمباشرة بتنفيذ مهمتها.

مال وناس

يملأ التفاؤل كبار المستثمرين بانتقال العالم إلى النمو الاقتصادي في العام المقبل، وعودة النشاط للقطاعات التي ضربها الفيروس بعنف، وبالتالي توقعت معظم المصارف ارتفاعاً كبيراً في مؤشرات «وول ستريت» في 2021

تفاؤل في أسواق المال الأميركية

المصارف تتوقع قفزات في «وول ستريت» مع انتقال السلطة إلى بايدن

موسى مهدي

تنظر بنوك استثمار عالمية كبرى بتفاؤل كبير لانتعاش الأسواق المالية في العام المقبل 2021، خاصة سوق «وول ستريت» الأميركي، الذي عادة ما يقود البورصات العالمية صعوداً وهبوطاً بسبب قيمته السوقية الضخمة، وإدراج شركات وبنوك عالمية كبرى على مؤشراته الثلاثة.

ويأتي هذا التفاؤل على الرغم من أن بعض المصارف ترى أن أسعار الأسهم الأميركية الاسمية مرتفعة كثيراً فوق قيمتها الحقيقية بنسب تتراوح بين 10% و12%.

ووفق دراسة بحثية صدرت يوم الإثنين عن مصرف «سيتي غروب»، أكبر البنوك الأميركية، فإن اللقاحات التي أعلن عن نجاحها حتى الآن ستتمكن من وقف الانكماش المتواصل في الاقتصاد العالمي، وتعيد الدورة الاقتصادية للانتعاش في العام المقبل، مشيرة في توقعاتها إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0,7% في العام المقبل وبنسبة 3% في العام 2022. لكن «سيتي غروب» يقول إن نسبة القبول الشعبي للقاحات المضادة لجائحة كورونا لا تزال متدنية في أوروبا، وتتراوح بين 54 و59% في فرنسا وبولندا والعديد من الدول الأوروبية، وبالتالي فإنه يتوقع أن يتأخر تعميم التلقيح ضد الفيروس في العديد من الاقتصادات العالمية حتى في حال توفر الجرعات المطلوبة. في شأن التفاؤل الاقتصادي، يتوقع مصرف «مورغان ستانلي» الأميركي ارتفاع مؤشر «ستاندرد اند بوورز 500»، وهو المؤشر الرئيسي في البورصات الأميركية، إلى 3900 نقطة بحلول ديسمبر/ كانون الأول المقبل 2021. ويبني المصرف الاستثماري توقعاته على أساس أن العالم سيتمكن من القضاء على جائحة كورونا في العام المقبل، وبالتالي ستعود الشركات التي ضربتها الجائحة بقوة لانتعاش مبيعاتها وارتفاع أرباحها.

وفي ذات الاتجاه الإيجابي، يبدو مصرف «جي بي مورغان»، أكبر المصارف الأميركية، أكثر تفاؤلاً، إذ يرى أن مؤشر «ستاندرد اند بوورز 500» سيرتفع إلى 4200 نقطة بنهاية العام المقبل. وبدأ المستثمرون يدخلون في حساباتهم السياسات المالية والنقدية المتوقعة من إدارة الرئيس المنتخب جوزيف بايدن، بعدما سمح الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الإثنين، ببدء إجراءات انتقال السلطة إلى الرئيس المنتخب بايدن، والذي بات من المؤكد أنه سيدير البلاد خلال الأربع سنوات المقبلة.

ويرى محللون أن أسهم المصارف ستقود ارتفاع أسواق المال والبورصات في العام المقبل، إذ إن الأسهم المصرفية تعرضت لضربات قاسية في الربع الثاني من العام الجاري، بسبب مخاوف المستثمرين من ارتفاع حجم القروض المشكوك في تحصيلها التي منحتها لشركات السياحة والطيران والفنادق والخدمات من مطاعم ومقاه، وهي تلك الشركات التي تأثرت سلبا بالجائحة. وتراوحت خسائر أسهم المصارف الأميركية خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي بين 25% إلى 45% من قيمتها، لكنها عادت للارتفاع بعد التحفيز النقدي الكثيف الذي نفذه مصرف الاحتياط الفدرالي، «البنك المركزي الأميركي»، في الربع الثالث من العام الجاري، وكان مصرف الاحتياط الفدرالي قد توقع أن ترتفع خسائر المصارف التجارية في الولايات المتحدة إلى 100 مليار دولار بنهاية العام الجاري، وبناء على هذه التوقعات المتشائمة رصدت المصارف الأميركية مخصصات كبرى لتغطية خسائر القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها. ومن العوامل التي ستدعم أسهم المصارف التجارية في أميركا، حجم السيولة الضخمة المتوفرة لديها، والتي تقدر بنحو 3,7 تريليونات دولار. وهذه السيولة الضخمة ستتيح لها اقتناص الفرص في السوق. ومنذ إعلان الرئيس ترامب يوم الإثنين عن نقله للسلطات للرئيس المنتخب بايدن، كسبت مؤشرات بورصات وول ستريت في التعاملات الآجلة، إذ كسب مؤشر داو جونز نحو 300 نقطة، كما كسب مؤشر ناسداك نحو 0,4%. وما يسعد المستثمرين في الأسهم الأميركية احتمال اختيار الرئيس المنتخب بايدن فريقا اقتصاديا يملك تجربة سابقة في الإدارات المالية، وبالتالي ستكون إدارة بايدن متفهمة لحساسية الأسواق للسياسات المالية.

وتواجه إدارة بايدن التي ستبدأ عملها رسميا في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل مجموعة من التحديات الاقتصادية، على رأسها توفير الوظائف وخفض معدلات البطالة المرتفعة واستعادة نمو الاقتصاد الأميركي. ويتوقع مصرف «جي بي مورغان» أن ينكمش الاقتصاد الأميركي بنسبة ضئيلة في الربع الأول من العام المقبل بسبب تداعيات التفشي الواسع لموجة كورونا الجديدة. ومن بين العوامل التي ستدعم ارتفاع أسواق المال عودة العلاقات التجارية إلى طبيعتها مع شركاء التجارة الكبار للولايات المتحدة في آسيا وأوروبا.

ويرى محللون أن عودة العلاقات التجارية المتوازنة مع الاقتصادات الكبرى ستفيد الشركات الأميركية الكبرى متعددة الجنسيات التي لديها مصالح كبرى في الأسواق الخارجية، خاصة شركات التقنية التي عانت من الاضطراب خلال فترة الرئيس دونالد ترامب، بسبب التغريدات المفاجئة التي يعلن فيها إجراءات عقابية لشركات أو مكونات تقنية تدخل ضمن منتجات الشركات الأميركية. وينوي الرئيس المنتخب بايدن اتباع سياسة توافقية مع حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا وكندا والمكسيك. وكان بايدن قد أعلن أن لديه خطة للتعامل مع النزاعات التي نشأت خلال الأربع سنوات الماضية، وربما ستكون من أولوياته في السياسة التجارية الخارجية إعادة العلاقات التجارية مع أوروبا، وإعادة الهيبة للمنظمات المالية والاقتصادية متعددة الأطراف، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

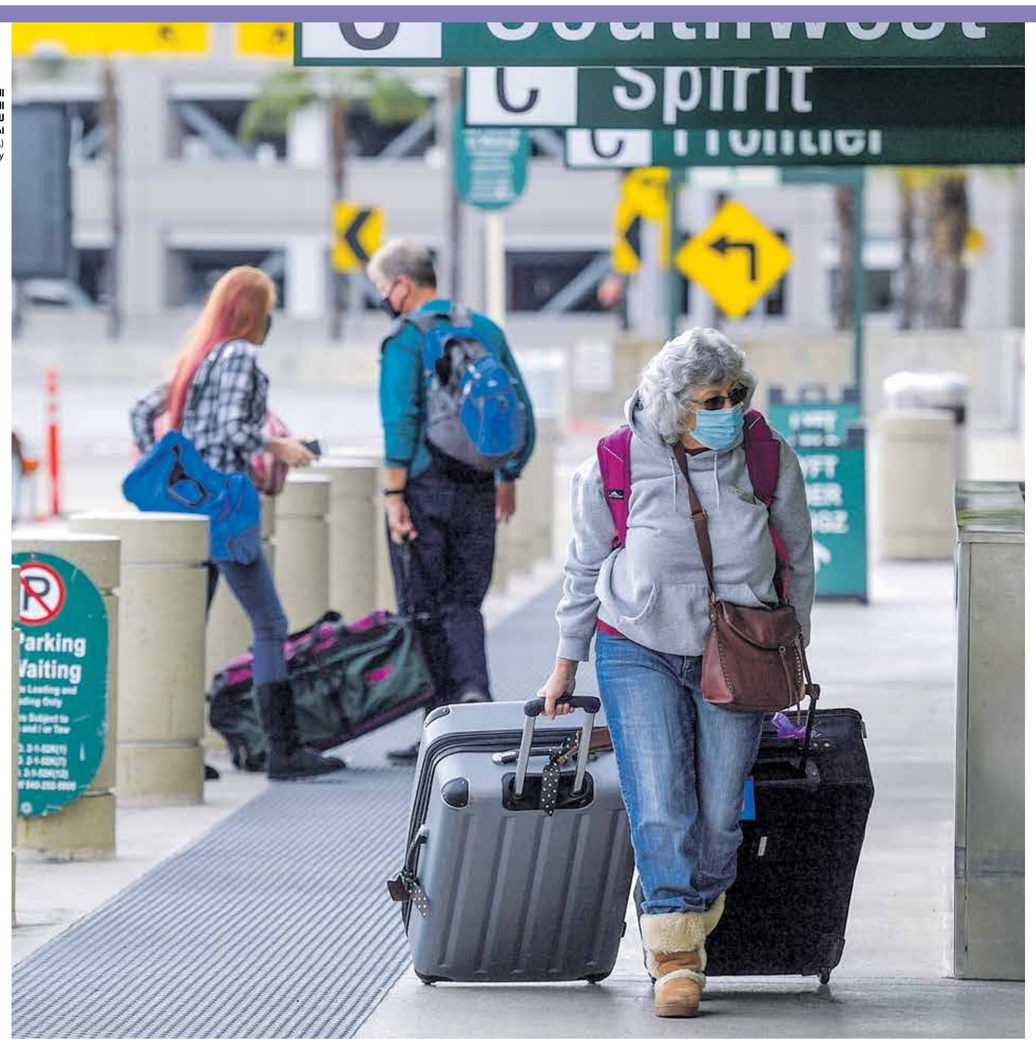

المطارات من أكثر المرافق تكبدا للخسائر في أميركا والعالم (جيف غريتشلر/ Getty)

بدء إجراءات انتقال السلطة إلى الرئيس المنتخب بايدن يبشر باميركا جديدة اقتصاديا

خيارات صعبة للبنك الأوروبي

يواجه البنك المركزي الأوروبي صعوبة في الاختيار، ما بين أنهاء برنامج التحفيز المالي والنقدي للحكومات والمصارف ما يؤدي الى احتمال صدمة للاقتصاد الأوروبي، او الاستمرار في الدعم والتحفيز لاطول فترة ممكنة، والذي قد يؤدي الى تداعيات سلبية على عملة اليورو في المستقبل، وذلك بحسب تقرير صادر عن البنك نقلته وكالة «بلومبيرغ». وشدد البنك على ان الجهد المبذول والمتمثل في الدعم النقدي والمالي والتنظيمي كان حيويا في مساعدة الشركات والاسر على مواجهة الازمة، التي خلقتها جائحة كورونا.

بتكوين إلى 20 ألف دولار بدعم المليارديرات

لامست العملة الرقمية حاجز 19 الف دولار خلال تعاملات الثلاثاء، لاول مرة منذ ديسمبر/ كانون الاول 2017، وذلك بفضل استثمار عدد من المليارديرات في العملة الرقمية وسط استمرار تراجع الدولار

لندن ـ **العربي الجديد**

اقترب سعر عملة بتكوين، أشهر عملة رقمية، من 20 ألف دولار. ووفق خبراء أميركيين متخصصين في إدارة الأموال، فإن الانتعاش الجنوني الذي تشهده العملات الرقمية في الوقت الراهن، خاصة عملة بتكوين، يعود إلى استثمار عدد من المليارديرات في العملة الرقمية. كما يرى هؤلاء أن دورة الانتعاش الحالية ستكون أطول من سابقتها في العام 2017، حيث ارتفعت بتكوين، أمس، فوق 19 ألف دولار.

في هذا الشأن، يقول مؤسس شركة «كوانتوم إيكونومكس» الأميركية، مات غرينسبان، إن الفرق بين انتعاشة بتكوين الحالية وتلك التي سبقتها في العام 2017، أن الشركات وكبار الأثرياء وضعوا بعض الرهانات في بتكوين، بينما كان الأفراد هم الذين رفعوا بتكوين في السابق، وذلك وفقاً لتعليقات نقلها موقع تلفزيون « سي أن بي سي» الأميركي.

وعلى الرغم من أن مصارف أميركية كبرى قالت في السابق إنها لا تعد عملة بتكوين من بين الأصول الاستثمارية، إلا أنها عادت في العام الجاري لتعترف بها كأصول. ولأمست العملة الرقمية بتكوين حاجز 19 ألف دولار خلال تعاملات أمس، الثلاثاء، لأول مرة منذ تداولت الثلث الأخير من ديسمبر/ كانون الأول 2017.

ويتوقع محللون أن ترتفع بتكوين إلى مستويات فوق 20 ألف دولار للوحدة قبل نهاية العام الجاري، بسبب ضيق القنوات الاستثمارية التي توفر عوائد مجزية لكبار المستثمرين خلال ما تبقى من العام، رغم الرهان على نجاح اللقاحات في محاصرة جائحة كورونا في العام المقبل.

كما استفادت العملة الافتراضية في ارتفاعها الصاروخي خلال الأسابيع الماضية، والذي نقلها من 12 ألف دولار إلى قرابة 19 ألف دولار، من تدفق بعض الاستثمارات من شركات كبرى في «وول ستريت»، التي اشترت عملة «بتكوين» عبر وسطاء. وقال محلل العملات الرقمية توم لي، من شركة «فاند ستارت»، في تعليقات نقلها موقع «بيانس فاينانس»، أمس الثلاثاء: «لقد دهشت بتدفق استثمارات من صناديق استثمارية واهتمام بنوك كبرى بالاستثمار في عملة بتكوين».

ويرى محللون أن الانتقال السلس للسلطة في الولايات المتحدة من إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن في يناير/ كانون الثاني، سترفع من التدفقات الاستثمارية في الأصول الخطرة، وخاصة أن هنالك تراكما ضخما من السيولة لدى المصارف الأميركية وصناديق الاستثمار والمعاشات.

ومن بين هذه الأصول الخطرة بتكوين. وبلغ سعر وحدة بتكوين، في منتصف جلسة الثلاثاء، 19,021 ألف دولار، صعوداً من التعاملات المسائية يوم الإثنين، البالغة 18,6 ألف دولار.

أما العامل الأكثر جذباً للمستثمرين للعملات الافتراضية، فهو احتمال تواصل تراجع الدولار مع احتمال إجازة الكونغرس الأميركي تحفيزا ماليا يفوق ترليوني دولار في بداية العام المقبل. وهذا العامل سيدفع أصحاب الحسابات الدولارية في آسيا إلى تحريكها نحو القنوات التي تحقق عائدا، ومن أكبرها في الوقت الراهن عملة بتكوين، رغم ما تحمله من مخاطر الهبوط الحاد.

ويبلغ عدد الوحدات المتداولة من العملة الافتراضية الأشهر في السوق العالمية، حتى منتصف جلسة الثلاثاء، 18,552 مليون وحدة، من أصل 21 مليوناً إجمالي عدد الوحدات المتاحة للبيع والتداول.

وبلغت القيمة السوقية للوحدات المتداولة، حتى أمس، 351 مليار دولار، بحسب شاشة عرض تداول الوحدة على منصات البيع الرقمية. وكانت «بتكوين» قد سجلت أعلى مستوى تاريخي لها بقيمة سوقية 19,7 ألف دولار للوحدة الواحدة بنهاية 2017، بدأت بعدها رحلة هبوط حادة، ووصلت إلى 3500 دولار في مطلع العام الماضي. ولا تملك العملات الافتراضية رقما متسلسلاً ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كالعملات التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت، دون وجود مادي لها.

تراجع الدولار وضغوط الحكومة الصينية تدفع أثرياء الصين نحو العملات الرقمية

ارتفاع جنوني للعملة الرقمية الأكثر جاذبية للمستثمرين (Getty)

اللير التركية تتراجع رغم زيادة الفائدة

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

عادت الليرة التركية للتراجع رغم رفع سعر الفائدة عليها بنسبة تقترب من 5% يوم الخميس الماضي، ولم يز أسناد المالية بجامعة باشاك شهير في إسطنبول، فراس شعبو، أي مبرر اقتصادي لتراجع الليرة، إذ يقول إن الأجواء السياسية وعلاقات تركيا تتحسن، خاصة بعد كسر القطيعة مع السعودية خلال قمة العشرين التي استضافتها افتراضياً الرياض، كما لا مستجدات في مؤشرات الاقتصاد. ويعتبر شعبون في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن المخاوف من آثار إغلاقات كورونا ربما هي المبرر الوحيد، فتركيا شجعت الاستثمار واتخذت إجراءات عدة للاستقرار المالي، فضلاً عن إعلان خطة إصلاح اقتصادية وقانونية، تجلت بتغيير محافظ المركزي ووزير المالية، والتي تُوجّت برفع كبير لأسعار الفائدة. وكانت الليرة قد سجلت، الثلاثاء، تراجعا جديدًا مقابل الدولار، حيث وصلت إلى 8 ليرات قبل أن تتحسن لتسجل 7,93 ليرات، رغم أن سعر الافتتاح لم يزد عن 7,90 ليرات مقابل الدولار و9,37 ليرات لليورو.

ولم يدم تأثير تغيير المسؤولين ورفع سعر الفائدة، الأسبوع الماضي، على الليرة، وسط توقعات باستمرار التراجع بعد القرارات التركية بالإغلاقات الجزئية تحوطاً من آثار كورونا، بعد أن سجلت تركيا أعلى إصابات على الإطلاق، زادت أول من أمس عن 7 آلاف إصابة وأكثر من 150 وفاة. ويرى الاقتصادي التركي أوزجان أويصال أن «القصة بسيطة وهي عرض وطلب»، فالسوق التركية برأيه تأذت كثيراً هذا العام، بسبب تراجع جذب الرساميل وعائدات السياحة المتوقعة من 52 مليون سائح، إذ لم يزد السياح عن 11 مليوناً، وكذا تراجع الصادرات بسبب إغلاقات كورونا. وتساءل: «من أين يأتي الدولار سوى التصدير والاستثمار والسياح؟».

ويضيف أويصال لـ«العربي الجديد» أنه «ربما زاد الطلب على الدولار من المدينين، سواء الحكومة أو القطاع الخاص، لتسديد فوائد الديون أو بعض الأقساط، وقد يكون هناك عامل نفسي نتيجة بدء الإغلاقات والحظر نهاية الأسبوع»، متوقعاً أن الدولار سيقفل هذا العام على نحو 10 ليرات، ومن ثم ستبدأ الليرة بالتعافي مطلع العام المقبل، بعد انتشار اللقاح ومعاودة التصدير وقدوم السياح. وأدى رفع سعر الفائدة الأسبوع الماضي إلى ارتياح في السوق، نظراً لخروج المحافظ الجديد للبنك المركزي ناجي إقبال عن سياسة الدولة التي تتبنى تخفيض الفائدة إلى ما دون 10%، كما أعلن أخيراً الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وقرأ المراقبون قرار رفع سعر الفائدة استقلالاً من المركزي عن القرار السياسي. ورحب محللون اقتصاديون غربيون بأكبر زيادة في أسعار الفائدة في تركيا منذ أكثر من عامين، واعتبروا أن تلك خطوة أولى في استعادة مصداقية البنك المركزي ودعم العملة والأسهم والسندات في البلاد، وفق بلومبيرغ.

وقال بول غرير، مدير الأموال في FIDELITY INTERNATIONAL في لندن: «كان الاجتماع الأول للجنة السياسة النقدية لمحافظ البنك الجديد ناجحًا في ما يتعلق بالمستثمرين الدوليين، فرفع سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد بنسبة 15%، أمر يستحق الإشادة».

وأضاف لـ« بلومبيرغ»، أول من أمس، أن ذلك سيدعم الأصول التركية ذات المخاطر على المدى القريب، لا سيما أن السوق قد تم وضعها في وضع أقل من مكانة تركيا لبعض الوقت.

إغلاق الأسواق يضغط مجددا على العملة التركية رغم الحوافز

اللير التركية تتراجع مقابل الدولار (فرانس برس)

رؤية

وليّ الأمر وأموال المموّلين

شريف عثمان

بنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأعمدة الرئيسية لحملة إعادة انتخابه على عامل الاقتصاد، الذي أولاه عناية خاصة، أملاً في أن يكتب له شهادة نجاح تضمن له أصوات الملايين من الكتلة غير المنتمية لأي من الحزبين. وكاد ترامب ينجح في تحقيق هدفه، قبل أن يظهر كوفيد-19، وتصدر أوامر الإغلاق الكبير، فينكمش الاقتصاد الأميركي بمعدل غير مسبوق، وتتراجع إيرادات أغلب الشركات الأميركية، ويفقد ملايين المواطنين وظائفهم، ويقترب بعضهم من الطرد من منازلهم بعد عجزهم عن دفع قيمة الإيجار أو قسط القرض الذي حصلوا عليه لشراء تلك المنازل.

ورغم الرياح التي أتت بما لم تشته سفن ترامب، لم يفقد رجل الأعمال العنيد الأمل في الاقتصاد وعمل على استعادته لانتعاشه في أسرع وقت ممكن، ولم يمنعه من الوصول إلى هدفه مرة أخرى سوى وقوف الحزب الديمقراطي له بالمرصاد، وإصراره على العديد من أوجه الإنفاق التي لم تكن ضمن خططه، وبعد تمرير حزمة الإنقاذ الأولى بقيمة تقترب من 3 تريليونات دولار بسهولة كبيرة، استغرقت مفاوضات الحزمة التالية بين قادة الحزب الديمقراطي وإدارة الرئيس ترامب أكثر من شهرين قبيل الانتخابات، ولم يتم الاتفاق عليها.

لم يختلف قادة الحزبين على أهمية الحزمة، ولم تكن هناك مشكلة في التمويل، وإنما كان الاختلاف الحقيقي على أوجه الإنفاق. أرادها الديمقراطيون للمواطن الأميركي الذي فقد دخله أو معظمه وعجز عن سداد ديونه، وللشركات الصغيرة التي تراجعت إيراداتها فاضطرت لتسريح العاملين والإغلاق في بعض الأحيان، بينما سعى ترامب وإدارته لأن تكون لأصحاب الصوت العالي في واشنطن، وللشركات الكبرى في «وول ستريت»، أملاً في حصد أصواتهم في الانتخابات، فتعثرت الصفقة، وعجز الرئيس الأكثر عجرفة وصخباً في أنحاء المعمورة عن فرض كلمته وتوجيه أموال دافعي الضرائب على النحو الذي يخدم أغراضه هو ولا يصب في مصلحة المواطن الأميركي.

لم تمر الحزمة الأولى إلا وقد شارك الحزبان في وضع أولويات الإنفاق فيها، على النحو الذي تأكدا أنه يخدم مصالح المواطنين ويساعد الشركات على الحفاظ على العمالة. وتم استجواب وزير الخزانة ورئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) أكثر من مرة بخصوص إنفاق هذه المليارات.

منحت الحكومة الأميركية إعانات لأكثر من 60 مليون أسرة بقيمة إجمالية تتجاوز 200 مليار دولار، وضمت الملايين ممن لم تنطبق عليهم الشروط من قبل إلى مستحقي إعانات البطالة، لتنفق خلال ستة أشهر أكثر من 250 مليار دولار للمتعطلين عن العمل، وقدمت للشركات الصغيرة قروضاً اقتربت قيمتها من 600 مليار دولار، سيتم إعفاء أغلب الحاصلين عليها من سدادها بشروط معينة، ونشرت أسماء تلك الشركات والمبالغ التي حصلت عليها كل شركة، وبقليل من البحث على الإنترنت، يمكن معرفة أوجه إنفاق بقية المبالغ التي أقرها الكونغرس.

وفي مصر، ومع نجاح حكومتها في الاتفاق على اقتراض أكثر من 15 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ومجموعة من المؤسسات المالية العربية والأجنبية بحجة الوباء، أعلن السيسي تخصيص مبلغ مائة مليار جنيه لمساعدة المواطنين والشركات في تجاوز آثار الجائحة، لم يعلن عن أوجه إنفاق أي جنيه منها وقتها. وبعد مرور ستة أشهر من إقرار الحزمة الأولى، أعلن وزير المالية المصري محمد معيط أن الحكومة المصرية أنفقت ما يقرب من 65 مليار جنيه من المبلغ الذي خصصه السيسي لمواجهة آثار الجائحة، من دون أن يشير إلى أين ذهبت تلك المليارات التي لم يشعر بها أي مواطن، وإن كان سيساوياً.

وبقليل من البحث باستخدام محرك غوغل، اتضح أن المبلغ الذي أعلن الوزير عنه هو تقريباً نفس المبلغ الذي تم الإعلان عن إتمام إنفاقه في شهر مايو/أيار الماضي، وهو ما يعني أن الأشهر الستة الأخيرة لم ينفق فيها أية مبالغ للتخفيف من آثار الجائحة. وقالت وزارة المالية إن المبلغ تم إنفاق جزء منه في صورة «مميزات ضريبية» تم منحها للمواطنين، مع أن هذه المميزات كانت مستحقة للمواطنين الذين انخفضت دخولهم مع «جائحة» تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016 وفقدانه أكثر من 60% من قيمته قبل ثلاث سنوات.

وقالت الوزارة أيضاً إن جزءاً آخر من المخصصات تم توجيهه لدعم القطاعات المنتجة في صورة تخفيض سعر الغاز، رغم أن هذا التخفيض أيضاً كان حادثاً لا محالة بعد ما شهدته الأسعار العالمية للغاز من انخفاض خلال الفترة الأخيرة. وقالت الوزارة إن مبلغاً آخر تم توجيهه إلى الدعم الاجتماعي، رغم أن ما تم إنفاقه حتى هذه اللحظة لم يفِ باستحقاقات تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي لمساعدة الفقراء على مواجهة آثار ما أطلق عليه برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما ترتب عليه من إلغاء الدعم على الوقود والكهرباء، والغاز والماء ورغيف العيش، قبل ظهور الفيروس بسنوات.

ولم تمر سوى أيام قليلة على تصريحات وزير المالية، حتى أعلن السيسي من جديد عن تخصيص مائة مليار جنيه أخرى، لمواجهة آثار الجائحة، ومرة أخرى لم ينطق بكلمة توضح من أين ستأتي تلك المليارات، وعلى حساب أي بند في موازنة تعاني عجزاً مزمناً، ولا أين سيتم إنفاقها. رغم أن وزير ماليته أكد أن هناك 35 مليار جنيه لم يتم إنفاقها من الحزمة الأولى حتى الآن.

في موازنة العام المالي الحالي 2020-2021، تبلغ إيرادات الحكومة المصرية 1288 مليار جنيه، تمثل الضرائب التي يدفعها المصريون 965 مليارا منها، بنسبة تقترب من 75% من إجمالي الإيرادات. وتعاني الموازنة عجزاً بقيمة تتجاوز أربعمائة مليار جنيه، سيتم اقتراضها، ويتحمل سدادها المصريون مرة أخرى، إما في صورة انخفاض في قيمة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة، أو في صورة انخفاض القوة الشرائية لعملتهم، ثم تأتي المليارات التي تعلن عنها الحكومة لتزيد عجز الموازنة، من دون أن يتم استشارتهم بصورة جدية في أوجه إنفاق ما يتحملونه، أو محاسبة من يقومون على إنفاقه، إن كان بالفعل يذهب للتخفيف من تبعات الجائحة.